

دور الجامعة العربية في درء النزاعات المسلحة "سوريا نموذجا"

إعداد: علي الجمال

تحرير: شريف عبدالحميد

قائمة بالمحتويات

تمهيد

٢

المحور الأول

٥

دور جامعة العربية في حل النزاعات المسلحة

المحور الثاني

١١

تداعيات النزاعات المسلحة عربيا على حقوق الإنسان

١١

١. القتل العشوائي - انتهاك الحق في الحياة

١٤

٢. النزوح الداخلي

١٦

٣. التعذيب

المحور الثالث

٢٢

سوريا كنموذج حالة لانخراط الجامعة العربية في حل النزاعات

٢٥

١. إعادة المقاتلين وأطفالهم إلى دولهم

٢٦

٢. التوصل لوقف إطلاق نار شامل في كامل الأراضي السورية

٢٧

٣. تقليص نشاط الجماعات الإرهابية

٢٨

٤. المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار

٢٩

٥. إنهاء سياسة التتريك والتغير الديموغرافي

المحور الرابع

٣٠

التحديات التي تواجه الجامعة العربية في درء النزاعات

٣٠

١. جمود ميثاق الجامعة العربية والحاجة إلى تعديله

٣١

٢. عدم تواجد قوة عربية مشتركة

٣٢

٣. نقص الموارد المالية

٣٣

٤. تضاءل التفاعل مع المجتمع المدني

٣٥

التوصيات

خلال السنوات الأخيرة جذبت جامعة الدول العربية انتباه المجتمع الدولي بقدر ما جذبت انتباه من يعيشون في الدول العربية. حيث يري عديدون أن الجامعة العربية تحتل مكانة الجهة القادرة على لعب دور -مطلوب بشدة- في الدبلوماسية الدولية فيما يخص قضايا تتعلق بالسلم والأمن وحل النزاعات وحقوق الانسان في الدول العربية.

فعلى مدار سنوات عُمر الجامعة ظهر العديد من المنازعات العربية - العربية التي أرهقت الجامعة وأعضاءها، وكانت عائقاً أمام تطوير منظومة العمل العربية المشترك إن لم تكن أهم معوقاته على الإطلاق. وسعت جامعة الدول العربية، في حدود الاختصاصات والسلطات المكفولة لها من الميثاق، لتسوية هذه المنازعات، فتارة يحالفها التوفيق وتارة يستعصي عليها، سواء لأسباب تتعلق بقصور في نظام تسوية المنازعات أم لأسباب تختلقها أطراف النزاع أو حتى أطراف خارج النزاع. وكلما كان الفشل حليف جامعة الدول العربية في هذا الشأن وجهت إليها الاتهامات.

وإن كانت الأدوار المسندة إلى جامعة الدول العربية، قد تعاضمت في ظل الانتفاضات الشعبية التي توالى ما بعد عام ٢٠١٠ بداية من تونس وصولاً لليمن وسوريا وليبيا نهاية إلى الجزائر، وما انسحب على هذه الانتفاضات من استغلال هشاشة بعض الدول العربية لمحاولة السيطرة على الأرض من قبل جماعات فاعلة ومسلحة تعمل خارج نطاق الدولة مدفوعة بدعم إقليمي سخي، وهو ما أدى إلي مزيد من النزاعات المسلحة في المنطقة العربية التي ما برحت ممتدة حتي الوقت الآني، ولا تزال آثارها حتي في الدول التي شهدت وقفًا لإطلاق النار بالغة السوء علي المدنيين الذين تعرضواً للتشريد الداخلي والقتل خارج القانون، وأنماط مختلفة من الممارسات التعسفية التي ترقى إلي التعذيب من قبل هذه الجماعات المسلحة ما دون الدولة في تجاهل لم ينقطع للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان وكافة الأعراف الدولية. وما عقد من تدخل جامعة الدول العربية لحل هذه النزاعات هو تشعب الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة للفاعلين من غير الدول ولعل سوريا التي شهدت نزاعاً مسلحاً لأكثر من ١٠ سنوات لا تزال آثاره

باقية حتى هذه اللحظة من بين أكثر الدول التي شهدت هذه التدخلات التي تتعارض مع ميثاق الجامعة ذاته.

وقد أطلقت جامعة الدول العربية طائفة من المبادرات والقرارات، وأصدرت عديد من البيانات علي مدار عشرة سنوات، تُطالب فيها بإرساء مبادئ الحوار البناء بين الحكومة السورية وبين المعارضة؛ من أجل حماية المدنيين من أي شكل من أشكال العنف؛ ودرء الجماعات الإرهابية؛ كما دعمت الجامعة العربية إلي تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ الرامي إلى عملية انتقالية في سوريا ومن ثم الوصول إلى تسوية سياسية شاملة ووقف إطلاق النار في كافة الأراضي السورية وأخيرًا وقف أي هجمات موجهة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والتوقف عن استخدام أي أسلحة عشوائية من شأنها إلحاق الضرر بالمدنيين^١.

رغم هذه الجهود، بقيت أدوار جامعة الدول العربية قاصرة في وضع حد للنزاع السوري، ضاعف من هذه القصور استبعاد سوريا من الجامعة العربية، والخلل الذي شاب ميثاق الجامعة نفسه والذي يفترض الإجماع في التصويت على قرارات المجلس، وهو إجماع هيهات ما يتحقق. وجاءت غالبية القرارات منذ ذلك الحين في صيغ إنشائية مُكررة لا تنم عن سياسات عملية قابلة للتنفيذ في إطار جماعي يعبر عن توجه موحد من الدول الأعضاء، ولعل هذا القصور ترافق معه مجموعة من التحديات فرضت أجندة توجه معين علي جدول أعمال الجامعة ولعل أبرز هذه التحديات هو الخلل في ميثاق الجامعة والنظام الداخلي لها بجانب النقص في الموارد المالية والموازنة العامة لجامعة الدول العربية، وأخيرًا الضعف في التواصل مع منظمات المجتمع المدني فمن بين ٣٧١ ألف منظمة في المنطقة العربية لم يتخطى عدد المنظمات التي حصلت علي صفة مراقب ٥٠ منظمة وهو ما لم يمثل ١٪ من إجمالي هذه المنظمات.

يفرض كل ما سبق علي الجامعة العربية الحاجة لتطوير آليات عملها بشكل مُلح للغاية، ولم يعد البحث عن حلول مبتكرة تواكب التغيرات المتسارعة في المنطقة العربية من باب الرفاهية بل بات اتباع نهج شامل لتحقيق السلام والحفاظ عليه ومعالجة أسبابه الجذرية

¹ S/RES/2254(2015), <https://bit.ly/3Emlw9J>

من الضروريات التي تفرضها المستجدات الآنية، ولم يعد تحقيق السلام مرتبطاً بمنع الحروب فحسب لكنه يشتمل على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة نظراً للعلاقة الوثيقة بين السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فكلاهما يترتب علي الآخر، بالإضافة إلي تحقيق التوزيع العادل للثروة، وتعزيز الحوار الشامل بين الأطراف المختلفة وبناء مؤسسات ومجتمعات محلية قوية وخاضعة للمساءلة.

وعليه تصدر مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** هذا الورقة، حتى يتثنى لها الإمام بدور جامعة الدول العربية في سياق الأزمة السورية، في ظل انتقادات شابت قرار جامعة الدول العربية بإبعاد سوريا وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، وهو ما أدى إلى غياب أي نوع من أنواع الحوار البناء بين سوريا وبين الدول الأعضاء في الجامعة، وهو مبدأ استند عليه ميثاق الأمم المتحدة أيضاً، وهو ما أثر بالتبعية على انفصال سوريا عن محيطها العربي، وهدد ملايين من المدنيين السوريين الذين تعرضوا لأنماط مختلفة من الانتهاكات. وتتناول هذه الورقة أربعة محاور رئيسية: **المحور الأول**؛ ويتعلق بدور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية؛ أما **المحور الثاني**؛ فيختص بتداعيات النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان في المنطقة العربية؛ أما **المحور الثالث** فيركز على حالة سوريا كنموذج لتدخل الجامعة العربية في واحدة من النزاعات الدامية عربياً؛ وأخيراً يركز **المحور الرابع** على التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في إرساء السلام وحل النزاعات وهو ما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في طيف واسع من الدول العربية سيما التي تشهد حالة صراع غير منقطع ومستدام.

المحور الأول: دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية

ما يحدد قدرة أي منظمة دولية أو إقليمية على إرساء السلام والمشاركة بفاعلية في الازمات التي تحيط بمناطق اهتمامها هي قدرتها على التصرف دون مواربة أو خجل بالإضافة إلى القدرات الأخرى المتمثلة في الدعم التي تتلاقه من الدول دائمة العضوية والدول القوية اقتصادياً وطبيعة القضايا التي تساهم في حلها، ولعل جامعة الدول العربية تمثل مثلاً يمكن الاستدلال به عند النظر إلي قدرة المنظمات الإقليمية في تحقيق

السلام وحل النزاعات لا سيما في القضايا العربية المنوط بها حلها^٢، فهي تمثل انعكاسا للإقليم العربي المضطرب، فعلي الرغم من الدور الذي انيط بجامعة الدول العربية أن تؤديه لحماية الأمن العربي وتعزيز التعاون مع غيرها من الهيئات الدولية لكفالة السلام والأمن وذلك بموجب المادة الثالثة من ميثاقها^٣، إلا أنها خبطت ببطء لتحقيق هذه المهام، فمع الهزات المتتالية التي تعرض لها الأمن العربي بعد ما سمي بـ "الربيع العربي" أو الانتفاضات الشعبية والتدخلات الخارجية في الدول العربية التي تشهد صراع مسلح أو فترات انتقالية متعثرة، لم يكن هناك إلا ثمة محاولات خجولة للغاية من قبل جامعة الدول العربية لكفالة الأمن والسلامة في الدول العربية التي تعرضت لخطر انهيار أنظمتها السياسية، فلم تتدخل لمنع استدامة الصراع في اليمن حتي اللحظة الراهنة ولم تقدم أي مبادرات ذا شأن يمكن أن تجمع اطراف الصراع علي طاولة مفاوضات واحدة، وفي سوريا وعلي الرغم من كافة المبادرات والقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية سواء علي المستوي الرئاسي أو في قمم الرؤساء وتأييد الجامعة لبعض قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسوريا إلا إن جميع المبادرات التي طرحتها الجامعة العربية قوبلت بالرفض. فالمبادرة التي قدمها وزراء الخارجية العرب في عام ٢٠١٢ في إطار الجامعة العربية، والتي كان أحد أهم بنودها تشكيل حكومة وحدة وطنية وتفويض صلاحيات الرئيس بشار الأسد إلي نائبة، لم تلقي آذان صاغية واعتبرت من جميع الأطراف مبادرة غير مرحب بها ولا بمن طرحها^٤. هذا الفشل تلو الآخر الذي حظيت به جامعة الدول العربية في إدارة أزمات الدول الأعضاء لها، جعل البعض يحنو لعقود مضت أثرت فيها قضية البحث عن نظام عربي بديل لجامعة الدول العربية قادر علي تجاوز المشاكل الآنية التي تعترض قيام الجامعة بأدوارها^٥، ولم يكن اعتذار ست دول عربية في سبتمبر ٢٠٢٠ عن رئاسة جامعة الدول العربية إلا أكبر مثال علي المكانة التي وصلت لها الجامعة والتي تستدعي إعادة هيكلة حقيقية وشاملة تجعل الجامعة تقوم بالمهام المفترض أن تؤديها^٦.

^٢ عرض كتاب جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ص ٥، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3jZLFDc>

^٣ ميثاق جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المادة ٣، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3zp2ahs>

^٤ دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي الفترة من يناير ٢٠١١ إلى ٢٠١٨، ص ٢٠٢، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3hMj9Ev>

^٥ الجامعة العربية.. وأزمة البحث عن بديل، الشروق، ١١ يوليو ٢٠١٠، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2Xp0abd>

^٦ ست دول تعتذر عن قيادتها.. جامعة العرب بلا رئيس، الجزيرة، ٨ أكتوبر ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3kpJk5E>

مع ذلك؛ تدخلت الجامعة العربية في أكثر من نزاع قائم في المنطقة العربية بدءًا من جهود الجامعة للوصول إلى حل للنزاع في الصومال وصولًا إلى موقفها من النزاع في اليمن وفيما يلي أهم الأدوار التي مارستها جامعة الدول العربية لحل النزاعات المسلحة في الدول العربية.

في الصومال

- أصدر الأمين العام لجامعة الدول العربية طيف واسع من النداءات الذي دعا فيها الأطراف المختلفة إلى وضع حد للنزاع في الصومال، كما أكدت جامعة الدول العربية في أكثر من دورة على المستوي الوزاري على دعم كافة الجهود الرامية لإيجاد حل توافقي بما يعزز استقرار الصومال وسيادته ومجابهة كافة الأنشطة الإرهابية على أراضيه؛
 - إرسال مبعوثين من الجامعة العربية إلى الصومال كان آخرهم السفير صلاح أحمد الصالح الجنيد الذي بدء مهامه في يناير ٢٠٢١^٧، لكن دوره لا يزال قاصرًا ولم يفلح في رأب الصدع بين الحكومة الصومالية وبين المعارضة بعد تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والتي تطورت إلى اشتباكات مسلحة في العاصمة الصومالية مقديشو، راح على إثر هذه الاشتباكات عسكريين ومدنيين دون أن يطرح المبعوث ولو مبادرة واحدة للوفاق بين الحكومة الصومالية والمعارضة؛
 - تبني مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم (٧٥٦ د. ع) في القمة العربية في تونس الذي انطلقت في ٣١ مارس ٢٠٢١ والذي أكد علي^٨؛
١. دعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم والمساندة للحكومة الصومالية لإعادة بناء وتأهيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية لا سيما بعد الانسحاب التدريجي لقوات الاتحاد الأفريقي؛

^٧ المبعوث الجديد لجامعة الدول العربية إلى الصومال يسلم أوراق اعتماد (صور)، مقديشو برس، ١٣ يناير ٢٠٢١، على الرابط التالي:

<https://mogadishupress.com/news-room/1573.html>

^٨ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الأمانة العامة، ص٨٨، على الرابط التالي:

[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9%20\(30\)%20%D9%84%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9.pdf](http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9%20(30)%20%D9%84%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9.pdf)

٢. الطلب من الدول العربية تقديم كافة أشكال الدعم للحكومة الصومالية لضمان الحفاظ علي سلامة المجال الجوي والبحري الصومالي بما يحفظ وحدة وسيادة الأراضي الصومالية ويعزز من قدرتها على كبح جماح التهديدات الخارجية التي تستهدف تقسيم الصومال؛

٣. دعم موازنة الصومال من خلال حساب دعم الصومال لدي الأمانة العامة والذي يهدف إلى إقامة مؤسسات فعالة وتنفيذ البرامج ذات الصلة بالحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الفساد وتبني الحوكمة الرشيدة؛

في السودان

- عملت الجامعة العربية والأمم المتحدة بشكل وثيق- سواء على المستوى الثنائي أو في سياق مجموعة أصدقاء السودان- لتشجيع الحوار الهادف نحو انتقال شامل وسلمي يعبر بالسودان من المرحلة الانتقالية؛
- شاركت جامعة الدول العربية في توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس ٢٠١٩^٩، واتفق جوبا للسلام في عام ٢٠٢٠. كما أوفدت الجامعة العربية وفودًا إلى السودان بعد أحدث أكتوبر ٢٠٢١ لعقد لقاءات مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ورئيس الحكومة المقال حينها عبد الله حمدوك^{١٠}، لكنها لقاءات لم تخفف من حدة التوتر بين المكونين العسكري والمدني في السودان. ولم تصوغ الجامعة العربية أي مبادرات لهدنة بين الأطراف المختلفة في السودان وهو ما قزم من دورها في الأزمة السودانية مقارنة على سبيل المثال بدور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

في اليمن

لعل الصراع في اليمن بين الحكومة الشرعية حينها وبين الحوثيين كشف عن هشاشة دور الجامعة العربية فمنذ اليوم الأول لهذا الصراع الذي قدر ضحاياه حتى نهاية ٢٠٢١ بأكثر من ٣٧٧ ألف يمني^{١١} فإن الجامعة العربية تركت هذا الملف حصرًا لصالح مجلس التعاون

^٩ مراسم توقيع وثائق المرحلة الانتقالية | السودان يحتفل رسمياً بالتوقيع على الوثيقة الدستورية، قناة الشروق الفضائية، على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=O-Lrp0nirYg>

^{١٠} هل تأخرت الجامعة العربية في التحرك باتجاه أزمة السودان؟، Independent عربية، ٨ نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3rE8K2t>

^{١١} الأمم المتحدة تقدر بلوغ عدد القتلى بسبب حرب اليمن ٣٧٧ ألفاً بنهاية العام، فرنسا ٢٤، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3rBmlrw>

الخليجي، ولم تنل أي من ثقة الأطراف المتنازعة وظلت بعيدة عن جميع الاتفاقات المؤقتة واتفاقيات وقف إطلاق النار الذي تمت في اليمن بعد أكثر من سبع سنوات على بداية النزاع^{١٢}، وفي ٩ مارس ٢٠١٥ ناقشت الجامعة العربية مشروع قرار بخصوص اليمن لكنه لم يسفر عن أي تدخل عملي في الأزمة اليمنية وخلص إلي التأكيد علي دعم الحوار الوطني بين الأطراف السياسية اليمنية بقيادة المبعوث الأممي حينها جمال بن عمر، وفي مارس ٢٠٢١ أبدت الجامعة العربية تأييدها للمبادرة السعودية لحل الأزمة في اليمن وهي المبادرة التي اقترحت وقف شامل لإطلاق النار بجانب فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الإقليمية والدولية وهي المبادرة التي رفضها الحوثيين^{١٣}. ويلاحظ فيما سيق أن دور الجامعة العربية في الصراع اليمني لم يخرج عن كونه راصدًا للأحداث التي تجري في الأراضي اليمنية دون أي تدخل ميداني أو تبني أي مبادرات ذات شأن من أجل تسوية الأزمة لكنها اكتفت بشجب انتهاكات جماعة الحوثيين وتأييد مواقف مجلس التعاون الخليجي.

في ليبيا

- تبني القرار رقم (٧٥٣ د.ع) في القمة العربية التي عقدت في تونس في ٣١ مارس ٢٠١٩ والتي أكدت على الآتي:
 ١. حث مجلس الأمن على رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة في ليبيا لو بشكل جزئي لضمان تجهيز الحرس الرئاسي وقوات مكافحة الإرهاب وخفر السواحل وحماية الحدود؛
 ٢. الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا بما يتفق مع تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات باعتباره وفقا للقرار المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا والترحيب بخطة العمل الخاصة بالأمم المتحدة لحل الأزمة في ليبيا بما في ذلك البند الذي نص على عقد المؤتمر الوطني الجامع وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛

^{١٢} دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، جامعة الشرق الأوسط، ص ٩٧، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3Eq5gpz>

^{١٣} الجامعة العربية تؤيد مبادرة السعودية بشأن اليمن، العين الإخبارية، ٢٣ مارس ٢٠٢١، على الرابط التالي: [https://al-](https://al-ain.com/article/1616447672)

[ain.com/article/1616447672](https://al-ain.com/article/1616447672)

٣. الترحيب بالفقرة الخاصة بالوضع في ليبيا في إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي أكد على وحدة وسيادة الدولة الليبية ورفض جميع التدخلات الخارجية بجانب دعم المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا، وضرورة تنسيق الجهود لدحر الجماعات الإرهابية في ليبيا.

• إعلان نواكشوط المنبثق عن القمة العربية في موريتانيا في عام ٢٠١٦ الذي أكد على دعوة أطراف النزاع في ليبيا إلى بذل الجهود لاستكمال بناء الدولة ومجابهة خطر للجماعات الإرهابية^{١٤}.

• تبني مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب قراراً خلال الاجتماع الطارئ الذي عقد في يونيو ٢٠٢٠ والذي تضمن ١٤ بنداً جاء أبرزهم ليؤكد علي:

١. التشديد على رفض وضرورة منع التدخلات الخارجية أياً كان نوعها ومصدرها التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين الإرهابيين الأجانب الى ليبيا، وكذلك انتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح بما يهدد أمن دول الجوار الليبي والمنطقة.

٢. مساندة جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والهادفة إلى التوصل للتسوية اللازمة من خلال المسارات المتمثلة في نتائج مؤتمر برلين، وقرار مجلس الامن رقم ٢٥١٠.

٣. التأكيد على شحذ همم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل إخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية، والعمل على توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا ضمن مسار الحل السياسي، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها وفقاً لخلاصات مؤتمر برلين.

مع ذلك بقيت جامعة الدول العربية مسار انتقادات متتالية من جميع الخبراء والمحليين الذين يرون إن الجامعة تخلت عن أي أدوار حقيقة لحل الأزمات العربية وإن ميثاقها به من

^{١٤} "العربي الجديد" ينشر مسودة "إعلان نواكشوط"، العربي الجديد، ٢٥ يوليو ٢٠١٦، علي الرابط التالي: <https://bit.ly/3vrzUuo>

الهشاشة والقصور ما يساهم في عدم فعاليتها، بوجود بنداً ينص على أن كل القرارات يجب أن تُتخذ بالإجماع.. كل هذا يعني أن المنظمة نادراً ما تمكّنت من لعب أي دور بناءً، سواء إزاء قضايا سياسية على غرار منع حرب ٢٠٠٣ على العراق، أو قضايا صحية مثل جائحة فيروس كورونا^{١٥}، والحقيقة التي لا تقبل الشك إن الجامعة العربية لم تفلح في أي وقت في منع حرب بين الدول الأعضاء أو في منع نشوب حروب أهلية داخل الدول العربية كما إنها تُفعل أي شكل من اشكال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

المحور الثاني: تداعيات النزاعات المسلحة عربيًا على حقوق الإنسان

غالبًا ما يترافق مع النزاعات المسلحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كنتيجة غالبًا لعدم قدرة الدولة علي ردع الجماعات المسلحة التي تنتشر في هذه الأوقات، وتشمل هذه الانتهاكات، انتهاك الحق في الحياة والنزوح الداخلي، والتعرض لممارسات تعسفية ترقى إلي مستوي التعذيب وما إلى ذلك من انتهاكات تتعارض في مجملها مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وفي المنطقة العربية كان لاستمرار النزاعات المسلحة تداعيات بالغة الجور على المدنيين الذين تعرضوا للجوء والنزوح داخليًا وفقدوا حياتهم على إثر الاشتباكات بين الجيوش الوطنية وبين الجماعات الفاعلة من غير الدول، وفيما يلي أثار النزاعات المسلحة على أوضاع المدنيين في المنطقة العربية.

١. القتل العشوائي – انتهاك الحق في الحياة

كانت السمة الأبرز في النزاعات المسلحة التي استفحلت في المنطقة العربية ما بعد عام ٢٠١١ هو عمليات القتل العشوائي وخارج نطاق القانون التي استهدفت المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية في بعض الدول العربية، ولم يراع في هذه النزاعات مبادئ

¹⁵ In Light of the Arab League's Inaction on Covid-19, and Much Else, Does the Organization Still Have Any Utility? March 19, 2020, <https://carnegie-mec.org/diwan/81294>

مثل التناسب والضرورة في استخدام الأسلحة النارية والتدرج في استخدام القوة لتجنيد المدنيين الرصاص الحي^{١٦}.

في **اليمن** على سبيل المثال أدي النزاع المسلح المستمر منذ عام ٢٠١٥ بين الحكومة الشرعية التي كان يقودها عبدربه منصور هادي قبل أن يفوض صلاحياته إلى مجلس القيادة الرئاسي بقيادة محمد رشاد العليمي^{١٧}، وبين الحوثيين، وهي جماعة إرهابية حسبما وصفها قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٢٠٢٢^{١٨}. إلي مقتل ٣٣٧ ألف شخص حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، زهاء ٤٠٪ من هذا العدد أي ما يقدر بنحو ١٥٤ ألف شخص قتلوا نتيجة لأعمال القتل العشوائي أما ٦٠٪ أي ٢٢٣ ألف شخص قتلوا بسبب مشاكل وثيقة الصلة بالنزاع مثل عدم الحصول على الغذاء والمياه والرعاية الصحية. مع العلم إن هذه الوفيات طالت بشكل غير مسبوق الأطفال الصغار المعرضين بشكل خاص لسوء التغذية وللأمراض المستوطنة، وفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نوفمبر ٢٠٢١^{١٩}. وثمة ملاحظة تستدعي الانتباه إن أكثر من ٩٠٪ من القتلى هم من المدنيين ٧٠٪ منهم أي نحو ٢٥٩ ألف من الأطفال، في حين يرجح بدرجة عالية من الثقة إن استمرار النزاع حتى عام ٢٠٣٠ بجانب أنه سيخلف اليمن عن ركب أهداف التنمية المستدامة، فقد يصل عدد القتلى إلى مليون و٣٠٠ ألف^{٢٠}.

وفي **سوريا** قتل أكثر من ٣٥٠ ألف شخص في الفترة من مارس ٢٠١١ إلى مارس ٢٠٢١ وفقاً لتقدير غير شامل للمفوضية السامية للأمم المتحدة، حيث غطت هذه الإحصائيات الضحايا الذين عُرفت هويتهم وتاريخ ومكان مقتلهم^{٢١}. في حين رجحت المفوضية السامية

¹⁶ Urban Warfare Devastates 50 million People Worldwide, Speakers Tell Security Council, Calling for Effective Tools to End Impunity, Improve Humanitarian Response, SECURITY COUNCIL, 25 January 2022, <https://www.un.org/press/en/2022/sc14775.doc.htm>

^{١٧} صدور اعلان رئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ٧ أبريل ٢٠٢٢، على الرابط التالي: <https://www.sabanew.net/story/ar/85336>

¹⁸ Resolution 2624 (2022), SECURITY COUNCIL, Page 4, <https://bit.ly/3xJ6yKV>

¹⁹ ASSESSING THE IMPACT OF WAR IN YEMEN: United Nations Development Program, Page 32, <https://bit.ly/3ECnMLe>

²⁰ Ibid

²¹ Oral update on the extent of conflict-related deaths in the Syrian Arab Republic, OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS, 24 September 2021, <https://bit.ly/3Mj1WiL>

لحقوق الإنسان وتشاطرها مؤسسة ماعت الرأي إن العدد الفعلي للقتلى أعلى من ذلك بكثير.^{٢٢}

وفي ليبيا كان المدنيون أكثر الفئات تضرراً من النزاع المسلح غير الدولي الذي انخرط فيه كل من الجيش الوطني الليبي مع حكومة الوفاق الوطني آنذاك والتي سلمت مهامها في مارس ٢٠٢١ إلى حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدببة. وقد أدت الاشتباكات بين الجانبين منذ ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ إلى مقتل ما يقارب من ٥ آلاف شخص^{٢٣}. ناهيك عن استمرار وجود ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألف في تعداد المفقودين وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا لعام ٢٠٢١.^{٢٤}

أما في الصومال فحدث ولا حرج فلا يمر يوم واحد حتى يسقط عدد من القتلى في سياق النزاع بين الحكومة الصومالية وبين حركة الشباب الصومالية التابعة لتنظيم القاعدة، وعلى الرغم إنه لا يوجد مصدر شامل موثوق به يسجل على وجه التحديد عدد الضحايا والوفيات في الصومال منذ بداية النزاع بيد إن مؤسسة ماعت قد وثقت مقتل نحو ٣٧٧٦ في الفترة من يناير ٢٠٢٠ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ أكثر من ٥٠٪ من هذا العدد هم ضحايا مدنيون^{٢٥}. ويُلاحظ في طيف واسع من عمليات القتل العشوائي في سياق النزاعات المسلحة في المنطقة العربية إنها تجري في أجواء تسودها غياب أي نوع من أنواع المساءلة، وهو ما يعزز من الإفلات من العقاب ويجعل عمليات القتل العشوائي نمط متكرر غير قابل للمساءلة وبشكل عام يتعارض استهداف المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية مع المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ وتشمل النزاعات المسلحة غير الدولية، الحروب الأهلية التقليدية، والنزاعات المسلحة الداخلية التي تتسرب إلى دول أخرى أو النزاعات الداخلية التي تتدخل فيها دول ثالثة أو قوات متعددة الجنسيات إلى جانب الحكومة^{٢٦}.

²² Ibid

^{٢٢} تجميع الباحث

²⁴ 2021 Country Reports on Human Rights Practices: Libya, Page 6, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/313615_LIBYA-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

^{٢٥} تجميع الباحث من عدة مصادر

^{٢٦} اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المادة الثالثة المشتركة، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3viSrYd>

ونصت هذه المادة المشتركة على تجنب هذه الفئات (المدنيين) العمليات العسكرية. فعرفت هذه المادة الفئات المشمولة بالحماية على أنهم " الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض، أو الجرح، أو الاحتجاز، أو لأي سبب آخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز يقوم على الجنس، أو اللون، أو الدين، أو المعتقد، أو المولد، أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر"^{٢٧}.

٢. النزوح الداخلي

اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير موثوقة تؤكد أنه مع نهاية ٢٠٢١ كان ما يربو على ٥٠ مليون شخص حول العالم نازحين داخلياً لأسباب من بينها النزاعات المسلحة والدوائر المفرغة من العنف في الدول الهشة^{٢٨}، وكان النزوح الداخلي أحد الاعراض الرئيسية للنزاعات المسلحة في المنطقة العربية، فقد بلغ عدد النازحين داخليا في المنطقة العربية في أربع دول تشهد حالة من النزاع المسلح نحو ١٤ مليون نازح داخلياً. وتعرض طيف واسع من النازحين إلى فقدان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في مستوى معيشي لائق والحق في سكن آمن والحق في الوصول إلى مياه شرب نظيفة، بجانب عدم قدرته علي الوصول إلي المرافق الطبية في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا، وهو يهدد بتخلف هؤلاء عن ركب أهداف التنمية المستدامة.

في **اليمن** على سبيل المثال بلغ عدد النازحين داخلياً أكثر من ٤ مليون شخص^{٢٩}، تستضيف محافظة مأرب وحدها نحو مليون نازح تقريباً وهي المحافظة التي تشهد تصعيداً عسكرياً بين الحين والآخر من قبل جماعة الحوثيين^{٣٠}. وفي عام ٢٠٢٠ أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن ١٧٢ ألف شخص نزحوا قسراً وهو ما ساهم في تصنيف اليمن كرايع أكبر دولة على مستوى العالم من حيث عدد النازحين داخلياً بعد

^{٢٧} أنظر، اتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩، اللجنة الوطنية للصليب الأحمر، مادة ٣، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yvym37lh>

^{٢٨} الصراعات والعنف وتغير المناخ ترفع معدلات النزوح في النصف الأول من عام ٢٠٢١، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١١ نوفمبر

٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/ar/news/press/2021/11/618cff114.html>

^{٢٩} حالة الطوارئ في اليمن، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/ar/58fc4c144.html>

^{٣٠} النازحون في اليمن يصارعون للحصول على المساعدات مع احتدام القتال في مأرب، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١،

على الرابط التالي: <https://bit.ly/3L43GfI>

سوريا وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية^{٣١}. وقد ارتفع النازحون داخليا في اليمن بسبب استفحال اعمال القتال على طول الجبهات في محافظات مأرب وحجة وتعز والبيضاء ونقص ومحدودية الموارد وفشل هؤلاء النازحون في التكيف مع الأماكن الذين يهددون إليها^{٣٢}.

في **سوريا** يبلغ عدد النازحين داخلياً نحو ٦,٧ مليون شخص^{٣٣}. وكانت آخر موجات النزوح الداخلي التي شهدتها سوريا في أغسطس ٢٠٢١ بعد مواجهات مسلحة بين الجيش السوري وبين بعض الفصائل المسلحة ما أفضى إلى نزوح ٢٨ ألف مدني وفقاً للأمم المتحدة^{٣٤}. وشكل اتفاق السلام الذي عُقد بين الجيش السوري والعناصر المسلحة في درعا برعاية روسياً في ٩ سبتمبر ٢٠٢١ بداية لخفض التصعيد بين الجيش السوري وبين هذه الفصائل المسلحة^{٣٥}.

وفي **الصومال** التي يبلغ تعداد سكانها ١٥ مليون شخص، من بينهم ٢ مليون و٩٦٨ ألف شخص من النازحين داخلياً، فر من بينهم ٥٣٧ ألف في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢١^{٣٦} وحدها، ويعزو الغالبية من حالات النزوح إلى العمليات العسكرية بين الحكومة وحركة الشباب والتهديدات التي توجه حركة الشباب لبعض القرى إلى إخلاء قراهم قسراً^{٣٧}. وفي **ليبيا** بلغ عدد النازحين داخلياً نحو ٢٧٨ ألف^{٣٨}، تستضيف طرابلس والبلديات المتاخمة لها نحو ٢٥٪ من هؤلاء النازحين^{٣٩}. وبشكل عام لاحظت مؤسسة ماعت العلاقة الطردية بين استمرار المعارك في سياق النزاعات المسلحة وبين استمرار النزوح الداخلي ويلاحظ بشكل عام ضعف عمليات إعادة التوطين في المناطق التي شهدت وقفاً لإطلاق النار مثل **ليبيا** ويرجع ذلك إلى نقص الخدمات الأساسية، والخوف من انعدام الأمن.

^{٣١} النازحون داخلياً والبحث عن ملاذ آمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي:

<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16133>

^{٣٢} تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١م اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ص ٢٠، على الرابط التالي: <https://uni.cf/3v0niLU>

^{٣٣} مفوضية اللاجئين: على قادة العالم بذل الجهود لعكس الاتجاه السائد والمرتفع للنزوح القسري، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ١٨ يونيو ٢٠٢١، على

الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/ar/news/press/2021/6/60cb7b424.html>

^{٣٤} الأمم المتحدة: نزوح أكثر من ٣٨ ألف شخص جنوب سوريا، الشرق الأوسط، ٢٤ أغسطس ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3FwdRHu>

^{٣٥} اتفاق جديد في درعا.. خارطة طريق بضمانة روسية، العربية، ١٨ سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3alsHBZ>

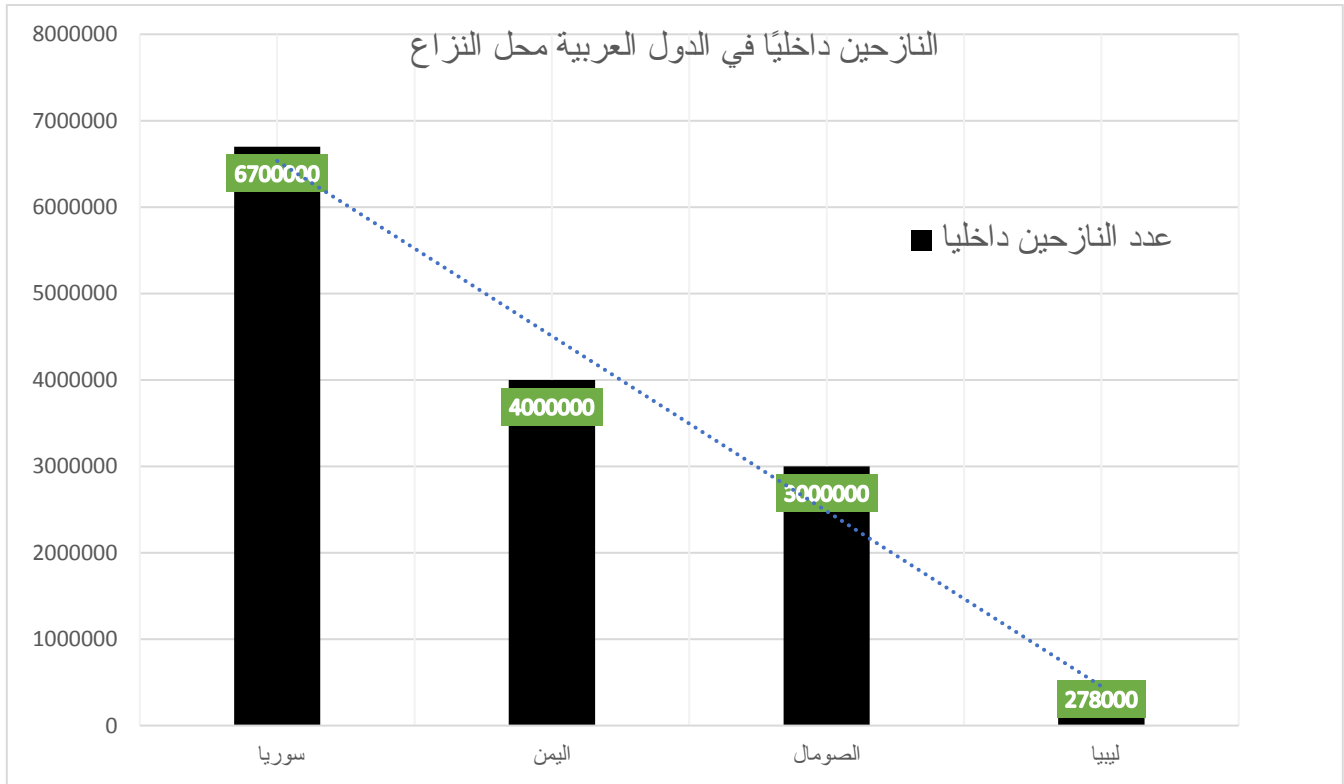
^{٣٦} Letter dated 5 October 2021 from the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolution 751 (1992) concerning Somalia addressed to the President of the Security Council, Page 30, Para 118, <https://bit.ly/37BeJhD>

^{٣٧} Ibid

^{٣٨} HUMANITARIAN RESPONSE PLAN LIBYA, HUMANITARIAN PROGRAMME CYCLE 2022, Page 9, <https://bit.ly/3xCSMJp>

^{٣٩} النزوح الداخلي في ليبيا، منظمة الهجرة الدولية، ص ٧، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3rEnjDo>

الشكل رقم (١) النازحين داخليًا في الدول العربية محل النزاع



٣. التعذيب

يكشف تحليلنا للنزاعات المسلحة التي لا تزال مستمرة وحتى التي تشهد هدنة مؤقتة في دول المنطقة العربية إن من بين الممارسات المستشرية في هذه المناطق هو أنماط مختلفة من الإساءات وسوء المعاملة وهي ممارسات ترقى إلى التعذيب، وغالبًا ما يمارسها الجماعات الفاعلة من غير الدول والجماعات المسلحة التي تسيطر على أراضي بحكم قوة السلاح والامر الواقع، في الوقت التي لا تري فيه هذه الجماعات نفسها ملزمة بالتقيد بمبادئ وأحكام القانون الدولي للإنسان ولا القانون الدولي لحقوق الإنسان وهم متكاملان وليس منفصلان عن بعضهما البعض.

وهناك توافق في الآراء أبداه الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان ومجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يُفيد بأنه متي مارست الجماعات المسلحة أو الجماعات الفاعلة من غير الدول وظائف أشبه بوظائف الدولة أصبحت ملزمة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. مع ذلك، انتشرت ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية

والمهينة في المناطق التي تنتشر فيها هذه الجماعات التي تسيطر على الأراضي بحكم الواقع وبقوة السلاح.

في اليمن على سبيل المثال. مارس الحوثيون التعذيب ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين، والنشطاء السياسيين، والنساء والأطفال. فقد اضطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بتعرض نحو ١٤٥٠ من المحتجزين للتعذيب في سجون الحوثيين من بينهم أكثر من ٣٠٠ شخص وارت أجسادهم الثري بعد تعذيب متواصل في السجون الخاضعة لسيطرة الجماعة. وفي وقائع محددة تدعم الإحصائيات السابقة اضطلعت مؤسسة على شهادة الصحفي والإعلامي اليمني حمزة عبد الرقيب الجبيلي الذي اعتقلته جماعة الحوثي في ٣١ أغسطس ٢٠١٦ وأطلق سراحه في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١ في صفقة تبادل محلية للأسري بين الحوثيين والسلطات المحلية في محافظة تعز، وأثناء الفترة التي قضاها في أربع سجون مختلفة تابعة للحوثيين تعرض الأخير وفقاً لشهادته الذي أبلغ به مؤسسة ماعت لأنماط مختلفة من الإساءات ترقى إلى التعذيب وقد انتزع الحوثيين منه اعترافات على جرائم لم يرتكبها. بالإضافة إلى ضربه بالكابلات وبأجهزة الصعق الكهربائي وحرمانه من النوم إضافة إلى التعذيب النفسي الذي تعرض له بإبلاغه كذباً بوفاة زوجته وأطفاله وهو ما تضرر منه. وهذه الواقعة هي جزء من نمط مكرر من الممارسات التي ترقى إلى التعذيب التي يمارسها الحوثيون. ففي ١٨ سبتمبر ٢٠٢١، أعدمت النيابة العامة في العاصمة صنعاء ٩ اشخاص بينهم شخص قاصر، رميا بالرصاص بتهم تتعلق وفقاً لرواية الحوثيين ضلوعهم في قتل القيادي صالح الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق للحوثيين، وبتهم أخرى تتعلق بالتجسس ونقل معلومات إلى التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. غير إنه وفقاً لفريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الامن في تقريره الأخير، فإن التسعة أشخاص الذين أعدموا انتزعت منهم اعترافات تحت وطأة التعذيب على جرائم لم يرتكبونها. وبشكل عام يمثل التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة ممارسة سائدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ويرجع ذلك بدهاءة إلى غياب أي نوع من أنواع المساءلة وعدم وجود سلطة قضائية مستقلة، واعتبار أي شخص يعارض الحوثيين هو مخالف للهوية الدينية والإيمانية للجماعة، وهو ما يوسع من ظاهرة الإفلات من العقاب في اليمن، ويجعل من التعذيب

ممارسة سائدة. ولا بد ألا تغض أي مفاوضات مع الحوثيين الطرف عن مأساة هؤلاء المحتجزين، وتعويض ضحايا هذه الانتهاكات، ونري إن المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غرونديبرغ عليه دور كبير في الضغط على الحوثيين من أجل السماح للمنظمات الدولية وغير الحكومية بزيارة مراكز الاحتجاز وبمقابلة المحتجزين.

اليمن ليست الدول الوحيدة في الشرق الأوسط التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة والجماعات الفاعلة من غير الدول التي تسيطر على الأراضي بحكم الواقع. ففي **سوريا** يوجد هيئة تحرير الشام "جبهة النصر سابقا" والتي تسيطر على أراضي بحكم الواقع في شمال غرب سوريا، وقد مارست التعذيب وأنماط مختلفة من الإساءات والمعاملة المهينة والقاسية، ضد كل المعارضين لها بما في ذلك مدنيون عُزل غير منخرطين في السياسة.

وقد اضطلعت مؤسسة ماعت على تقارير حقوقية أكدت إنه في غضون الخمسة سنوات الأخيرة قتلت هيئة تحرير الشام أكثر من ٣٧٠ من المدنيين تحت وطأة التعذيب من بينهم ٧١ طفل ونحو ٧٧ امرأة. في نحو ٤٦ مركزًا للاحتجاز وأكثر من ١١٦ مركزًا آخر مؤقت، تابعين لهيئة تحرير الشام في محافظة إدلب وريف محافظة حلب وريف اللاذقية. وتمثلت أشكال التعذيب التي تمارسها هيئة تحرير الشام في وضع المحتجزين في تابوت ١٧٠*٥٠ سم، ويغلق باب التابوت عليه ويبقى المحتجز داخله لساعات وقد تسبب هذا النمط من التعذيب في وفاة عدد هائل من المحتجزين، ومن بين الأشكال الأخرى الذي مارستها هيئة تحرير الشام وضع كمية كبيرة من ملح الطعام في فم المحتجزين وأجبرهم فيما بعد لإغلاق فمهم ومن بين الأدوات التقليدية التي استخدمتها الهيئة في التعذيب الصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم وإيهام المتهمين بصدور أحكام عليهم بالإعدام ويعد الممارسة الأخيرة نوعًا من أنواع التعذيب النفسي.

في **ليبيا** مارست الميليشيات المسلحة أيضا التعذيب في مراكز الاحتجاز لا سيما ضد المهاجرين وطالبي اللجوء وبعض الأشخاص بسبب انتمائهم السياسي المغاير، وقد وثقت مؤسسة ماعت نحو ٥٠ حالة تعذيب في ليبيا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة جرت معظمها في مناطق سيطرة الميليشيات المسلحة في غرب ليبيا وفي طرابلس على وجه

التحديد وقد وثقت بعثة التحقيق الدولية المستقلة بخصوص ليبيا وقائع مماثلة لتعذيب مدنيين من قبل هذه الميلشيات، ذلك في التقرير المرحلي والتكميلي للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا المرفوع الى مجلس حقوق الانسان لإجراء حوارٍ تفاعلي حوله أمام الدورة ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان وذلك ٣٠ مارس ٢٠٢٢.^{٤٠}

وفي يناير ٢٠٢٢ توفي ثلاثة مهاجرين من الجنسية المغربية بعد تعرضهم للتعذيب في مركز احتجاز المهاجرين في منطقة المايا غرب طرابلس والذي يشرف عليه جهاز دعم الاستقرار التابع للمجلس الرئاسي، والثلاثة هم عبد العزيز الحرشي ويبلغ من العمر ٣٠ عامًا وقد توفي في يناير ٢٠٢٢ وحمزة غداة ويبلغ من العمر ٢١ عامًا وتوفي في ٣ ديسمبر ٢٠٢١، وأخيرًا محمد عطة ويبلغ من العمر ٣٢ عامًا^{٤١}. فيما أفادت تقارير موثوقة اطلعت عليها مؤسسة ماعت إنه في ٢٠٢١ مارست قوات الشرطة والمكلفين بإنفاذ القانون وحراس السجون التعذيب وانماط من الإساءات وسوء المعاملة ضد المحتجزين بشكل عام وضد المهاجرين بصفة خاصة. ففي أكتوبر ٢٠٢١. توفي طالب لجوء سوداني يبلغ من العمر ٢٥ عامًا كان محتجزًا في مركز إيواء المباني سيء السمعة بالعاصمة الليبية طرابلس، ورجحت بعض منظمات حقوق الإنسان المحلية تعرض طالب اللجوء السابق للتعذيب^{٤٢}. وفي ٨ أغسطس ٢٠٢١ توفي طالب لجوء سوري يدعي عزوز بركات تحت وطأة التعذيب في سجن الزاوية في ليبيا بعد القبض عليه من قبل خفر السواحل الليبي إبان محاولته الوصول إلى إيطاليا بطريقة غير قانونية^{٤٣}.

⁴⁰ Report of the Independent Fact-Finding Mission on Libya*, Human Rights Council, 22 March 2022,

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC_49_4_AUV.pdf

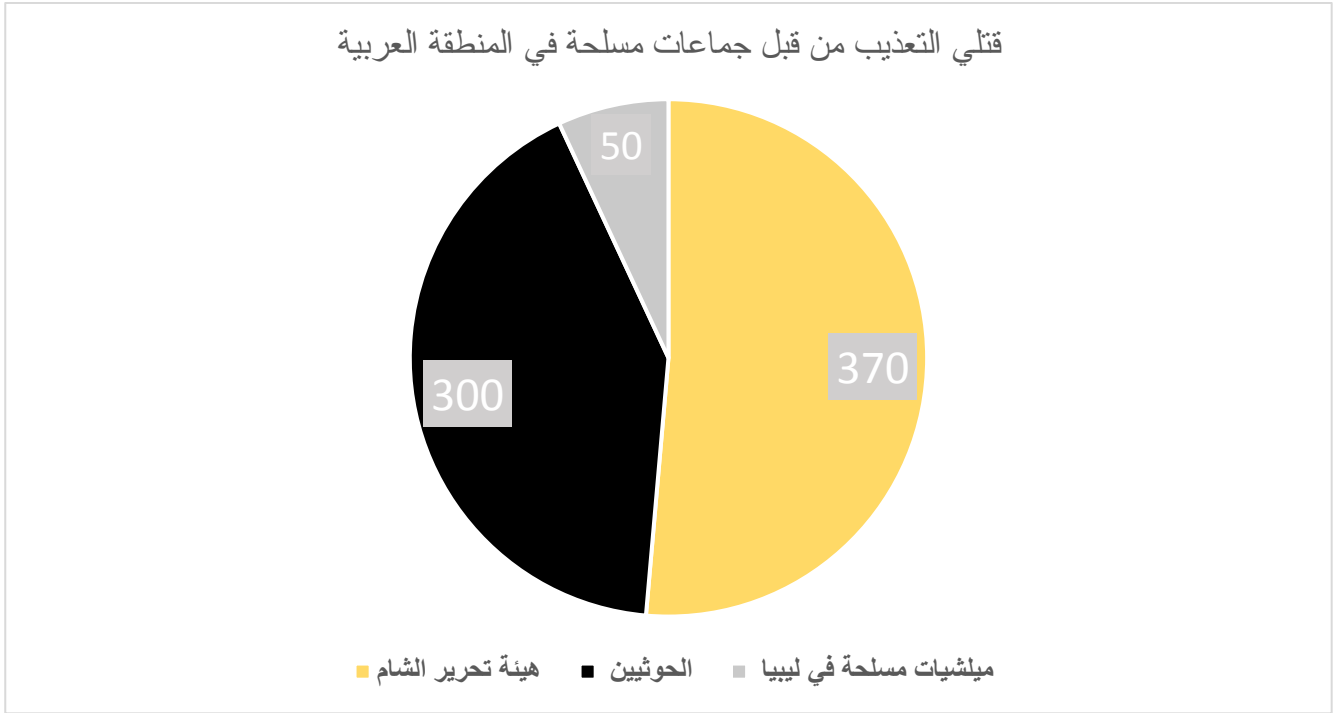
^{٤١} مقتل ٣ مهاجرين من الجنسية المغربية داخل مركز احتجاز بمنطقة الماية، منظمة رصد الجرائم الليبية، ١٤ يناير ٢٠٢٢، على الرابط التالي:

<https://libyancrimeswatch.org/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-3-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84>

^{٤٢} وفاة سوداني في ليبيا.. قلق أممي من تعذيب اللاجئيين، العين الإخبارية، ١٣ أكتوبر ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/30Gue4y>

^{٤٣} ظروف مأساوية لسوريين محتجزين في ليبيا، العربي الجديد، ٩ أغسطس ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3CndHze>

الشكل رقم (٢) عدد قتلي التعذيب من قبل الجماعات المسلحة ما دون الدول



* ملحوظة: الإحصائيات الخاصة بالمليشيات المسلحة في ليبيا تتعلق بالسنتين الأخيرتين فقط

وسواء مارس التعذيب جماعات ما دون الدولة أو جهات انفاذ القانون فهي ممارسات محظورة وتشكل جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي وتحظر المعاهدات الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، التعذيب أو غيره من أشكال المعاملة القاسية أو المهينة أو غير اللائقة، لاسيما تلك الممارسات في السجون وأماكن الاحتجاز، إخضاع المُحتجزين أو الموقوفين للتعذيب في السجون يتعارض مع نص المادة رقم (٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

وطبقاً للمادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، لا يمكن التذرع بأي ظروف استثنائية لتعذيب الأشخاص، حيث نصت على "لا يجوز التذرع بأي ظروف استثنائية، أيا كانت سواء كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عد الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب، كما لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر لتعذيب.

كما نصت المادة رقم ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة" وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه".

كذلك جرمت القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الذي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، العقوبة الجسدية وأي عقوبة قاسية أو مهينة، كما حظرت إن يكون التعذيب بمثابة عقوبة تأديبية. كما نصت مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ في المادة الخامسة علي " لا يجوز لأي موظف من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يقوم بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو أن يحرض عليه أو أن يتغاضى عنه، كما لا يجوز لأي من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يتذرع بأوامر عليا أو بظروف استثنائية كحالة الحرب، أو التهديد بالحرب، أو إحاقه الخطر بالأمن القومي، أو تقلقل الاستقرار السياسي الداخلي، أو أية حالة أخرى من حالات الطوارئ العامة، لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

هذا علي مستوي القانون الدولي لحقوق الإنسان، أما القانون الدولي الإنساني فليس بعيداً عن حظر التعذيب في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية حيث تحظر المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع " أيضاً المعاملة القاسية والتعذيب" والاعتداء على السلامة الشخصية للأشخاص في النزاعات المسلحة غير الدولية كما تحظر المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة أيضاً، أي تدابير من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتجارب الطبية العلمية التي لا تتطلب معالجة طبية للشخص المحمي فحسب، لكنها تنطوي أيضاً علي أعمال وحشية سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون.

كما تفرد المادة ٥(٢) من البروتوكول الإضافي الثاني مساحة خاصة للأشخاص الذين تُقيد حريتهم ويتعرضون للاحتجاز أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، لاسيما الخاضعين تحت

سيطرة الجماعات الفاعلة من غير الدول. وجاءت هذه المادة لتحترم حقوق الأشخاص الذين حرّموا من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح سواء كانوا مُعتقلين أو محتجزين، بما في ذلك حظر تعرضهم لأي ممارسات تعسفية كالتعذيب أو المعاملة القاسية.

المحور الثالث: سوريا كنموذج حالة لانخراط الجامعة العربية في حل النزاعات

تدخل الأزمة السورية عامها الحادي عشر منذ مارس ٢٠١١، ولعل غياب سوريا عن جامعة الدول العربية منذ تعليق عضويتها في ١٢ نوفمبر ٢٠١١، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها، قد أثر حتى ولو بشكل طفيف علي أي مسار من شأنه حل النزاع السوري^{٤٤}، أو حتى وضع حد لاستمرار للقتال، فقد أدي الاستبعاد إلي تقليص الفرص نحو أي حوار مباشر بين الدول الأعضاء وسوريا في ظل استفحال التدخلات الإقليمية والدولية بعد نشوب النزاع وتسليح المعارضة^{٤٥} والتي نجم عنها حالة من الفوضى واستدامة للاقتتال الداخلي بين الجيش السوري والفصائل المسلحة المدعومة من أطراف خارجية، وغياب الاستقرار وفرض عقبات لا حصر لها في طريق الوصول إلى حل سياسي توافقي يضع حدًا لحالة الصراع.

وبعد سنوات من النزاع والتداعيات بالغة السوء والتي لم تغير من واقع الحياة اليومية للسكان شيئاً لكن على العكس تضرر منها المدنيون أكثر من طرف آخر. حددت الجامعة العربية على لسان أمينها العام في ٢٦ يوليو ٢٠١٧ رؤيتها ناحية الأزمة السورية، في جلسة الاستماع للمندوبين الدائمين بالجامعة امام المبعوث الأممي الخاص بسوريا حيث تشكلت هذه الرؤية من أربعة اركان:^{٤٦}

١. دعم أي اتفاق من شأنه وقف الاقتتال وحماية المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة

^{٤٤} الجامعة العربية تعلق عضوية سوريا وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية، بي بي عربي، ١٢ نوفمبر ٢٠١١، على الرابط التالي:

<https://bbc.in/36CmKmc>

^{٤٥} يدرسون: الصراع السوري من بين الصراعات الأكثر تدويلا ولن يحل دون دبلوماسية دولية بناءة، أخبار الأمم المتحدة، ١٥ مارس ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072552>

^{٤٦} أبو الغيط يكشف عن الثوابت الأربعة بالنسبة للأزمة السورية، المرصد، ٢٦ يوليو ٢٠١٧، على الرابط التالي: <https://bit.ly/37w9gc1>

٢. رفض أي ترتيبات من شأنها تقسيم سوريا أو تقويض سيادتها
٣. كبح جماح الجماعات الإرهابية ومنع تواجد المقاتلين الأجانب
٤. دعم أي مسار سياسي لتسوية الأزمة وفقا لمقررات جنيف على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤

وفي الجدول التالي نوضح المبادرات التي قامت بها الجامعة العربية والقرارات الصادرة عن الجامعة من اجل الوصول إلى حد للصراع في سوريا

التاريخ	المبادرة / القرار
١٦ أكتوبر ٢٠١١	أصدر مجلس الجامعة العربية على المستوي الوزاري القرار رقم ٧٤٢٥ الذي قضي بتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة وزير خارجية قطر وعضوية وزراء الجزائر ومصر والسودان وعمان والأمين العام لجامعة الدول العربية، ولحقت بهذه اللجنة العراق في بتاريخ ١١ ابريل ٢٠١٢، وتلخصت مهام هذه اللجنة في الاتصال بالحكومة السورية لوقف العنف والافتتال وبدء حوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة من أجل الوصول لإصلاحات سياسية بما يتفق وطموحات الشعب السوري وبناء على الاتصال بين الحكومة السورية واللجنة الوزارية والاجتماعات المنعقدة في الدوحة في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وافقت الحكومة السورية على الآتي: <ul style="list-style-type: none"> • وقف جميع اعمال العنف حماية للمدنيين • إطلاق سراح المحتجزين بناءً على الاحتجاجات السلمية • إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة • فتح حيز لمنظمات جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في كافة الأراضي السورية لرصد أي انتهاك للبنود السابقة
١٢ نوفمبر ٢٠١١	طرحت جامعة الدول العربية مبادرة للحل في سوريا في ١٢ نوفمبر ٢٠١١ خلال الدورة غير العادية لمجلس وزراء الخارجية العرب وتكونت من بنود أهمها: <ul style="list-style-type: none"> • توفير الحماية للمدنيين السوريين وحال عدم توافر هذه الحماية التشاور مع أطراف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف إراقة دماء المدنيين وعرض هذا التصور على المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية؛ • دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في اعمال العنف والقتل ضد المدنيين؛ • دعوة جميع أطراف المعارضة السورية إلى الاجتماع في مقر الجامعة العربية لثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية في سوريا؛

المبادرة / القرار	التاريخ
<p>أقرت جامعة الدول العربية في ٢٢ يناير ٢٠١٢ مبادرة لحل الأزمة السورية نصت هذه المبادرة على عدد من البنود أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دعوة الرئيس بشار الأسد إلي تفويض صلاحياته إلى نائبه الأول؛ • تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ • إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ديمقراطية في البلاد؛ • وقف اعمال العنف من أي جهة ناحية المدنيين؛ • عودة القوات المسلحة السورية إلى ثكناتها العسكرية؛ • دعوة الحكومة السورية إلي تيسير مهمة بعثة المراقبين والسماح لها بإدخال جميع معدات الاتصال؛ • ضمان حرية التجمع السلمي وعدم التعرض للمتظاهرين؛ <p>لكن في العام التالي انعقدت قمة الدوحة والتي انبثق عنها إعلان الدوحة، وعقدت القمة في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ مارس ٢٠١٣. وفي ٢٦ مارس ٢٠١٣، اعترفت الجامعة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة كممثل للشعب السوري والمفاوض مع الجامعة، وجاء في البيان الختامي للقمة حق الدول العربية في تسليح المعارضة السورية ومنح مقعد سوريا في الجامعة وجميع المنظمات التابعة لها للائتلاف السوري المعارض.</p>	<p>٢٢ يناير ٢٠١٢</p>
<p>عقد اتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون آنذاك وبين نيبال العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية نص على تعيين كوفي انان مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا وأنيط بان العمل على وقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ووضع أنان خطة عمل تمثلت في العمل على وقف العنف وإطلاق سراح المعتقلين؛ والسماح بدخول المنظمات الإنسانية؛ وبدء حوار سياسي. غير إنه وبعد ست شهور من عمله لم يتوقف العنف ولم يتلق دعماً كافياً لتنفيذ خطته من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن وهو ما دفعه للاستقالة.</p>	<p>٢٢ فبراير ٢٠١٢</p>
<p>انعقدت القمة ٢٧ على مستوى الرؤساء في نواكشوط في موريتانيا وتمخض عن هذه القمة إعلان نواكشوط الصادر في ٢٥ يوليو ٢٠١٦، وتضمن هذا الإعلان عددًا من البنود:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدعوة للوصول إلى حل سياسي مستندًا إلى وحدة وسيادة الأراضي السورية • مواصلة الجهود والمشاورات مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سوريا 	<p>٢٥ يوليو ٢٠١٦</p>

وعلي الرغم من إن جميع مبادرات وقرارات الجامعة العربية منذ بداية الازمة السورية قد ركزت علي حماية المدنيين وإجراء حوار بين الحكومة السورية والمعارضة إلا إن نقطة التحول التي وسعت من الهوة بين الحكومة السورية وأعضاء جامعة الدول العربية، كان قرارًا تعليق الجامعة لعضوية سوريا، واعتبار بعض الدول الأعضاء المعارضة السورية بديلًا للحكومة السورية، وتسليح المعارضة السورية في الوقت التي كانت فيه الحكومة السورية تُسّطير علي معظم الأراضي، ولعل عودة سوريا مرة أخرى إلي جامعة الدول العربية تساهم في تقليص هذه الفجوة، وتدفع نحو حوار حقيقي بين الحكومة السورية والدول الأعضاء الفاعلة في الجامعة العربية، بما يُحقق الاستقرار ويساهم في إرساء السلام في الأراضي السورية، ما قد يخفض من الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين ويجعل جميع الأطراف ملتزمون باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعليه يجب علي الأمين العام أو حتي أي من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الدعوة لعقد قمة غير عادية بموجب المادة الخامسة من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية^{٤٧} لمناقشة عودة سوريا إلي جامعة الدول العربية، لا سيما إن قمة الجزائر لن تعقد إلا في مطلع نوفمبر ٢٠٢٢.

وتري مؤسسة ماعت أن عودة سوريا إلي جامعة الدول العربية قد تضفي مزيد من الاستقرار في المنطقة العربية، وقد تؤد إلى اتفاق شامل بوقف إطلاق النار يجنب المدنيين رحى الحرب، ويخفض من انتهاكات حقوق الإنسان الذين يتعرضون لها في أوقات النزاع والفوضى، ويمكن إن تسهم عودة سوريا إلي جامعة الدول العربية في الآتي:

١. إعادة المقاتلين الأجانب وأطفالهم في مخيم الهول إلى دولهم

يقع مخيم الهول في محافظة الحسكة شمال شرق سوريا، ويؤوي مخيم الهول ما يربو على ٥٦ ألف في حين إنه أنشأ أساساً ليؤوي ٤٤ ألف^{٤٨}، ٥٠٪ من هؤلاء المقاتلين من

^{٤٧} النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية، المادة الخامسة، ص ٢، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3xKkTqj>

^{٤٨} Fourteenth report of the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Da'esh) to international peace and security and the range of United Nations efforts in support of Member States in countering the threat, Para 9, Page 3,

<https://bit.ly/3lxilZf>

الجنسية العراقية في ظل وجود مقاتلين من جنسيات أخرى عربية، ٩٤٪ منهم من النساء والأطفال، إضافة لوجود نحو ١٠ آلاف من عائلات مقاتلي تنظيم داعش والذين يقيمون في قسم خاص شديد الحراسة. وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية على المخيم بعد هزيمة تنظيم داعش في عام ٢٠١٩ حيث احتجزوا آلاف المقاتلين المشتبه بهم في السجون، بينما نقلت زوجاتهم وأطفالهم في المخيم المذكور^{٤٩}.

ويمكن من خلال عودة سورياً إلي جامعة الدول الانخراط في حوار حقيقي بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية برعاية الجامعة العربية لوضع تفاهات من أجل عودة هؤلاء المقاتلين الأجانب إلي بلدانهم، ويمكن أن يخفف ذلك من الوضع المتأزم في المخيم، فثمة ملاحظة رأتها مؤسسة ماعت وهي تباطؤ إعادة المقاتلين الأجانب الذين يعيشون في مخيم الهول بشمال شرق سوريا إلى دولهم، وهو ما يجعل الوضع في المخيم قابل للانفجار أينما وقت، نظرًا للأيدولوجيا المتطرفة التي ولجت ولا تزال قائمة داخل المخيم، وهو ما يهدد بأجيال أخرى متطرفة تتشكل لديهم طموحات الخلافة المزعومة. وما برح لدي تونس، والسودان والمغرب وليبيا ولبنان والمملكة العربية السعودية ومصر وفلسطين مقاتلين أجانب في سوريا وهي الدول العربية التي دعاها خبراء الأمم المتحدة من بين ٥٧ دولة أخرى في ٨ فبراير ٢٠٢١ إلى إعادة مقاتليهم ونساءهم وأطفالهم من المخيمات السورية^{٥٠}. ولعل عودة سوريا إلي جامعة الدول العربية في أقرب وقت ممكن تنسحب علي هذه القضية الهامة وتضعها الجامعة في جدول أعمال دوراتها سواء علي المستوي الوزاري أو علي مستوي الرؤساء من خلال دعوة الدول العربية التي لديها عناصر في المخيمات السورية إلي عقد اتفاقيات بينها وبين الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا وبينها وبين الحكومة السورية.

٢. التوصل إلى وقف إطلاق نار شامل في كامل الأراضي السورية

من شأن عودة سوريا إلي جامعة الدول العربية التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل لوقف إطلاق النار في ضوء تفاهات معينة قد تجري بين سوريا وبعض الدول التي تدعم اطرًا

⁴⁹ Kurdish-led authorities to remove Syrians from al-Hol camp, Aljazeera, 5 October 2020, <https://bit.ly/3uZhC4K>

⁵⁰ Syria: UN experts urge 57 States to repatriate women and children from squalid camps, 08 February 2021, <https://bit.ly/3xG8TGs>

لها تواجد على الأرض مثل تركيا علي سبيل المثال، وهو ما من شأنه أن يعزز من السلام في سوريا ويوقف الانتهاكات ضد المدنيين لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الفصائل الموالية لتركيا في شمال شرق سوريا، وهو ما يدفع في اتجاه عدم التصعيد لا سيما في إدلب بما قد يجنب أكثر من ٣ مليون ونصف خطر مواجهة كارثية بين الجيش السوري والجماعات المسلحة، لكن الرهان الحالي في هذا السياق هو مدي قبول حلفاء سوريا في السنوات الأخيرة وهم: روسيا؛ وإيران؛ وحزب الله لأي تفاهات من شأنها تقليص الحيز المتاح لهم في سوريا وعلي ما يبدو إن وقف إطلاق نار مرتبط أكثر بمدي قبول هؤلاء الحلفاء لأي صيغة من شأنها وقف إطلاق النار أكثر من عودة سوريا مرة أخرى إلي الجامعة العربية.

ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة إن استبعاد سوريا من الجامعة العربية في وقت سابق، جعل روسيا تستبعد الدول الأعضاء في الجامعة من أي دور في المفاوضات التي قادتها مع تركيا وإيران في مدينة أستانة في كازاخستان، ولعل عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية تجعل من أمكانية عودة الأخيرة للانخراط في اي مفاوضات من شأنها الوصول إلى تسوية للأزمة السورية ممكنة وبديهية للغاية.

٢. تقليص نشاط الجماعات الإرهابية

سمح النزاع السوري الذي امتد لأكثر من عقد، باستشراء الجماعات الإرهابية في سوريا، لا سيما تنظيم داعش الذي يتمركز في البادية السورية، وهيئة تحرير الشام في غرب سوريا لاسيما في محافظة إدلب، إضافة إلى الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا والتي تسيطر على مناطق محدودة في شمال شرق سوريا وتتحارب مع قوات سوريا الديمقراطية. وقد راح نتيجة نشاط الجماعات الإرهابية في سوريا منذ يناير ٢٠٢١ وحتى أبريل ٢٠٢٢ أكثر من ٥٠٠ شخص بين مدنيين وعسكريين ويمكن أن تُمثل عودة سوريا لجامعة الدول العربية خطوة إيجابية من ضمن سلسلة من الخطوات الرامية لردع الجماعات الإرهابية، فعلي سبيل المثال قد تضغط جامعة الدول العربية على تركيا لوقف دعم هيئة تحرير الشام في غرب سوريا والفصائل المسلحة في شمال شرق سوريا أو

على الأقل خفض وصول الأسلحة إلى هذه الجماعات، وهو ما قد يفضي إلى وقف هذه الجماعات استهداف الجيش السوري.

وقد رجّحت روسيا في وقت سابق إن الوضع الحالي على الحدود السورية التركية لا سيما ما يتعلق بوجود قوات دولية بعضها تركي وبعضها أمريكي والآخر روسي سينتهي عاجلاً أما آجلاً إلى اتفاق حول أمن الحدود أسوة بالاتفاق الذي عُقد في أضنة لعام ١٩٩٨ الذي وقع بين سورية وتركيا ومنح الجيش التركي الحق في دخول الأراضي السورية إلى عمق ٥ كيلومترات لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، عندما تدعو الحاجة لذلك. وقد نقّدت تركيا الاتفاق عملياً خلال النزاع السوري^{٥١}، ويرجّح أن يساهم عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية في الدفع نحو الوصول إلى اتفاق يمكن من خلاله تنسيق الجهود لمحاربة تنظيم داعش في سوريا على النحو الذي أورده القرار ٢٢٤٩ الذي اعتمده مجلس الامن في عام ٢٠١٥ والذي دعي إلى القضاء على الملاذ الآمن الذي أقامته الجماعات الإرهابية على أجزاء من الأراضي السورية.

٤. المشاركة في عمليات إعادة الإعمار

لا شك إن من بين الجوانب الإيجابية التي قد تنطلي علي سوريا حال عودتها إلى جامعة الدول العربية هو إمكانية مشاركة دول الخليج العربي في مشاريع إعادة الإعمار في مرحلة التعافي، والتي تتراوح تكلفتها بين ٢٥٠ مليار دولار إلى ٤٠٠ مليار دولار، وهو ما قد يساهم بشكل أو بآخر في إنعاش الاقتصاد السوري^{٥٢}، خاصة إن الحكومة السورية التي خصصت فيما قبل مبلغ ضئيل للغاية لا يتجاوز ١١٥ مليون دولار كبنء مخصص لإعادة الإعمار في موازنة عام ٢٠١٨، وهو إن دل فإنما يُدل علي حاجة الحكومة السورية إلي إصلاح علاقتها ببعض الدول لاسيما في منطقة الخليج العربي، التي قد تتمكن في المشاركة في عملية إعادة الإعمار، وقد يجني المدنيون فوائد من هذه المشاركة، سواء من خلال توفير فرص عمل لهم في مشاريع إعادة الإعمار في وقت قدرت فيه منظمة

⁵¹ Conflict Without End, Carnegie Middle East, 29 March 2022, <https://carnegie-mec.org/diwan/86755>

⁵² The Paradox of Syria's Reconstruction, Carnegie Middle East, <https://bit.ly/3rBYsQs>

العمل الدولية نسبة البطالة في سوريا بإنها تتراوح بين ٥٠ إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٢٠ حيث جاءت كأولي دول العالم من حيث نسبة البطالة^{٥٣}.

أو من خلال عودة النازحين داخليًا الذين يقدر عددهم بنحو ٦,٧ مليون، من بينهم ٢,١ مليون فروًا فقط في عام ٢٠٢١^{٥٤} إلى مناطقهم الذين غادروها منذ بداية النزاع السوري. ومن المحتمل أن يتبع ذلك قرارات بالعفو الرئاسي تجعل بعض من هؤلاء النازحين يعودون لحياتهم الطبيعية والمرجح بدرجة متوسطة من الثقة أن تدفع عودة سوريا الي الجامعة العربية - حال تمت - نحو في هذه الاتجاه لاسيما في ظل وجود بعض الدول العربية التي تري في إعادة سورياً قوية مرة أخرى، ضرورة هامة لإرساء السلام في الشرق الأوسط وفي المنطقة العربية، وفي جهود مكافحة الإرهاب

٥. انتهاء سياسة التتريك والتغير الديموغرافي

في أعقاب عملية نبع السلام التي قادها الجيش التركي في شمال سوريا في ٩ أكتوبر ٢٠١٩، سيطرت تركيا على المناطق الممتدة من رأس العين إلى مدينة تل ابض، وفي ضوء هذه السيطرة تعرض للتهجير نحو ٣٠٠ ألف مدني وتعمل تركيا على إعادة توطين سكان آخرين في هذه المنطقة^{٥٥} ما اعتبره وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إنه اتباعًا لسياسة التتريك والتغيير الديموغرافي التي تتبعها تركيا في شمال سوريا وذلك امام الجزء رفيع المستوى في الدورة ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان^{٥٦}. ومن الوارد في هذه السياق أن يتبع عملية عودة سوريا الي جامعة الدول العربية مفاوضات من شأنها وقف عمليات التتريك والتغيير الديموغرافي في ضوء تفاهات بين الحكومة السورية وتركياً لكن من المحتمل أيضا ان تضر هذه التفاهات بالسكان من العرقية الكردية في شمال سوريا. وعلي كل حال فإن عودة سوريا لجامعة الدول العربية وحده ليست ضامن لانتهاء سياسة التتريك والتغير الديموغرافي مالم تكن هناك إرادة عربية لدرء السياسات التركية في منطقة الشرق الأوسط.

^{٥٣} السوريون يعيشون بنصف دولار يوميا. إذا وجدوا عملا، المدن، ٢٨ فبراير ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3EskJ8n>

^{٥٤} النازحون السوريون ٢٠٢١.. أرقام كارثية تكشف حجم المأساة، الجزيرة، ٥ يناير ٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3uUus4r>

^{٥٥} سياسة التتريك والتغيير الديموغرافي تُهدد مُدناً سورية وليبية، أحوال تركيا، ٢٦ ابريل ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://bit.ly/37mRjMl>

^{٥٦} High-level segment, Syrian Arab Republic, Page 2, <https://bit.ly/3rAemus>

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الجامعة العربية في درء النزاعات

لعل استدامة النزاعات في المنطقة العربية والتدخلات الخارجية في الدول المشمولة بالتقرير فرضت طائفة من التحديات في سياق قيام جامعة الدول العربية بدورها المنوط بها أن تؤديه لإرساء السلام والحفاظ على الأمن العربي كما ورد في ميثاقها ويمكن حصر هذه التحديات في الآتي:

١. جمود ميثاق الجامعة العربية والحاجة لتعديله

لعل أهم الانتقادات التي ما فتأت تتعرض لها جامعة الدول العربية هو القصور التي يشوب ميثاقها، وإن ميثاقها به من الهشاشة والقصور ما يساهم في عدم فعاليتها، حيث القاعدة العامة في التصويت في مجلس جامعة الدول العربية هو الإجماع علي القضية المطروحة حيث تستوجب المادة السابعة من الميثاق أن تتخذ قرارات المجلس بالإجماع أو بتوافق الآراء حتي يكون ملزمًا لجميع الدول الأعضاء، مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة السادسة من الميثاق والفقرة الثانية من المادة ١٨ وهو ما يجعل الدول العربية عاجزة في أحيان كثيرة في تبني قرارات مصيرية^{٥٧}. علي وجه التحديد تلك التي تخص حالات الصراع في المنطقة العربية، وجعل قراراتها في هذا السياق بمثابة بنود استرشادية وليست نافذة^{٥٨}. ينسحب هذا القصور في ميثاق الجامعة العربية علي تفضيل القوانين المحلية للدول علي أحكام ومعايير الميثاق في حال تعارض هذه الأحكام مع القوانين الداخلية، إذ إن المادة ٣٤ من الميثاق تنص علي أنه "لا يجوز تفسير أو تأويل هذا الميثاق علي نحو يتعارض مع أو ينتقص من المبادئ والحقوق والمعايير التي تحميها القوانين الداخلية للدولة الطرف أو تلك الواردة في الوثائق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وهو ما يتعارض مع كفلته الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان فالفقرة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تكفل ضمان ان تتعهد كل دولة طرف في العهد اتخاذ كافة التدابير لإعمال الحقوق المعترف بها في العهد حتي إذا كانت تشريعاتها او سياساتها لا تكفل هذه الحقوق وهو علي النقيض مما جاء في ميثاق الجامعة. ولعل هناك حكم في الميثاق

^{٥٧} ميثاق جامعة الدول العربية، المادة ٧، علي الرابط التالي: <http://www.alecso.org/nnsite/images/2016files/2017-02-22-12-54.pdf>

^{٥٨} الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الإصلاح العربي، ص ٩، علي الرابط التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/36a3d88816c72382>

يقضي بأسبقية القانون الداخلي للدول الأطراف على الالتزامات الدولية الملقاة على عاتق هذه الدول نفسها وهو أمر يتناقض بشكل صارخ مع المبدأ العام القائل بأن المعاهدة شريعة المتعاهدين والمادة ٢٧ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات التي تتيح مبدأ أسبقية القانون الدولي. وكانت دعوة الأمين العام السابق نبيل العربي إلي إصلاح ميثاق جامعة الدول العربية هي الأخيرة في عام ٢٠١٦ وسرعان ما خفضت هذه الدعوات ولم يشرع في طرحها على جدول أعمال القمم العربية المتوالية^{٥٩}.

٢. عدم وجود قوة عربية مشتركة

حتى لو أقدمت الجامعة العربية علي تعديل ميثاقها بحيث إلغاء قاعدة التصويت بالإجماع علي القرارات التي تتطلب حسمًا في النزاعات العربية، فإنه يبقى لإنشاء قوة عربية مشتركة للتدخل إن استدعت الحاجة لمواجهة الجماعات المسلحة أو الاعتداء من دولة أخرى ضرورة ملحة، ووفقا لتخيل بعض القادة العرب فإن هذه القوة قد تشكل ردعًا وحماية للأمن العربي، وقد دعا الرئيس عبدالفتاح السيسي في ختام أعمال القمة العربية السادسة والعشرين في شرم الشيخ، للتشاور من أجل إنشاء قوة عربية مشتركة لدرء التهديدات التي تجابه المنطقة العربية غير إن هذه الدعوات سرعان ما انهارت في ضوء الخلافات بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أنفسهم.

وكانت حُددت لهذه القوة بعض مهام رئيسة وهي: التدخل العسكري لمواجهة التحديات والتهديدات الإرهابية التي تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي؛ والمشاركة في عمليات حفظ السلم والأمن في الدول الأعضاء، سواء لمنع نشوب النزاعات المسلحة أو لحفظ سريان وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام أو لمساعدة هذه الدول على استعادة وبناء وتجهيز قدراتها العسكرية والأمنية^{٦٠}. وبدون إيلاء أهمية لهذه القوة وطرح إنشائها على جدول أعمال القمة العربية المقبلة ستبقي جامعة الدول العربية قاصرة في التدخل

^{٥٩} تعديل الميثاق.. قبلة الحياة التي تنتظرها الجامعة العربية، البيان، ٢٣ يوليو ٢٠١٦، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3OtG06s>

^{٦٠} التحالفات المتغيرة: هل يكون اليمن دافعاً للقوة العربية المشتركة؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ٣٠ مارس ٢٠١٥، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3L97gVv>

لرأب الصدع في أي نزاع عربي - عربي وهو ما يقوض من أي جهود تبذلها نحو إرساء السلام والاستقرار في المنطقة العربية.

٢. تناقص الموارد المالية

من بين التحديات الرئيسية التي تواجه جامعة الدول العربية إضافة إلى القصور في ميثاقها وعدم وجود قوة عربية مشتركة، هو أزمة التمويل التي تعترى موازنتها وهو خطر يجعل جامعة الدول العربية تعجز في احراز أي تقدم في القضايا والمهام الموكلة إليها حتي في القيام بأعمال الغوث الإنساني، وتاريخياً عانت الجامعة العربية من نقص في الموارد ناجم عن عدم سداد الدول الأعضاء وتأخر بعض الدول في سداد حصصها في موازنة الجامعة، إضافة إلي الخلل الهيكلي في هذه الموازنة والتباين في الحصص بين الدول الأعضاء، حيث تبلغ الموازنة السنوية للجامعة نحو ٦٠ مليون دولار تدفع منها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت مبلغ ٨ مليون دولار لكل منهما في حين تدفع الإمارات العربية ما يقترب من أربعة ملايين ونصف^{٦١}. أي الثلاثة دول يدفعون نحو ٣٣,٥٪ من إجمالي الموازنة العامة للجامعة، اللافت في الأمر نحو ٩٠٪ من الموازنة ينصرف إلي دفع رواتب الأمين العام والموظفين باختلاف مناصبهم وهو ما يعيق أي مقترحات لتقديم المساعدات الإنسانية وتشكيل قوات حفظ سلام عربية في دول النزاع العربي. ووفقاً لأحمد أبو الغيط الأمين العام للمنظمة ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠ فإن هناك عجز يصل إلى ٦٠٪ في الميزانية السنوية لجامعة الدول العربية^{٦٢}. بسبب عدم سداد نصف الدول الأعضاء في المنظمة للمستحقات المفروضة عليها منذ سنوات مضت^{٦٣}

وهو ما يستدعي الحاجة إلى الشروع في تسديد هذه الحصص كاملة وزيادة المخصصات المفروضة على بعض الدول وذلك في أقرب دورة على مستوى الرؤساء بما يضمن قيام الجامعة بمهامها بجانب إصلاح الخلل الهيكلي في موازنة الجامعة التي ينسحب على انصراف ٩٠٪ من الموازنة لرواتب الموظفين والبعثات والأمين العام.

^{٦١} الإمارات تسدد حصتها في ميزانية الجامعة العربية كاملة، على الرابط التالي: <https://24.ae/article.aspx?articleid=135396>

^{٦٢} أبو الغيط: العرب لم يسددوا إلا ٤٠ ٪ من ميزانية جامعة الدول العربية، اليوم السابع ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3zrxk7l>

^{٦٣} العجز المالي أزمة مزمنة تلاحق الجامعة العربية منذ التأسيس، Independent عربية، ٣ يوليو ٢٠٢٠، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3xPRc7D>

٤. ضاءت التواصل مع المجتمع المدني

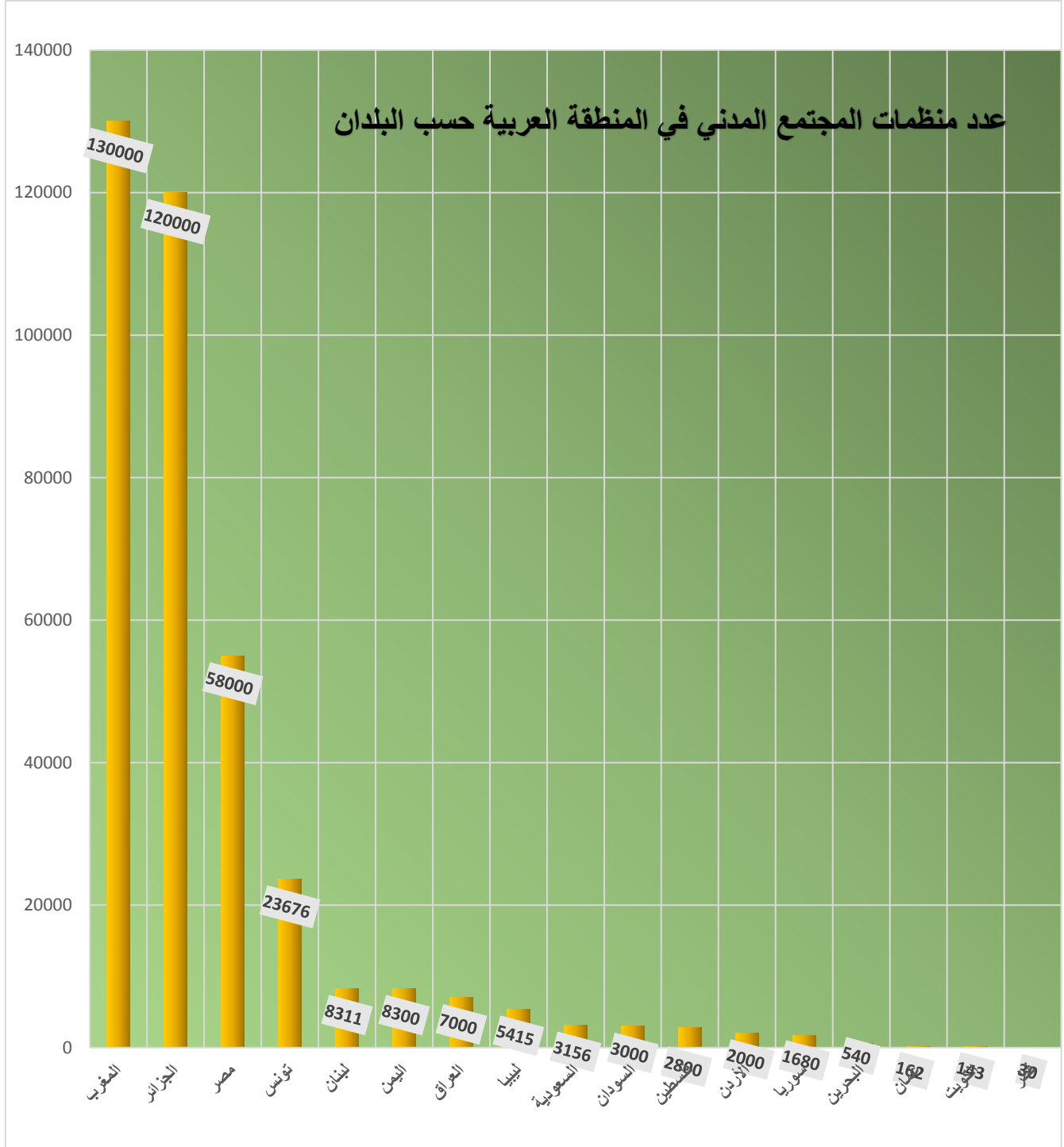
بعد تعيين نبيل العربي أمينياً عاماً لجامعة الدول العربية أنشأت لجنة رأسها حينها الأخصر الإبراهيمي من أجل تقديم مقترحات بإصلاح الجامعة وفي تقريرها الذي لم يُنشر حتى الآن لكن سُربت محاورها إلى وسائل الإعلام شمل التقرير إنشاء أربع لجان للإصلاح مفتوحة العضوية للحكومات واحدة من بين هذه اللجان تنطوي على علاقة الجامعة العربية بالمجتمع المدني، وكان من بين المقترحات التي تقدمت بها منظمات المجتمع المدني حينها هو إدراج مبادئ حقوق الإنسان في ميثاق الجامعة حيث لم يرد ذكر حقوق الإنسان في ميثاق جامعة الدول العربية^{٦٤}، ويرجع قلة التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والجامعة العربية في الأساس إلى الشروط المجحفة التي تتطلب حصول هذه المنظمات على صفة مراقب في الجامعة العربية، فمن بين ٣٧١ ألف منظمة مجتمع مدني في المنطقة العربية كما يتضح في الشكل أدناه لا يتخطى عدد هذه المنظمات الحاصلة على صفة مراقب نحو ٥٠ منظمة وهو ما لا يشكل ١٪ من إجمالي المنظمات في الدول العربية. ولعل مشاركة المجتمع المدني بوصفه مراقباً صفة ليسا كافياً للتشابك مع جامعة الدول العربية، وهو ما يستدعي دعوة هذه المنظمات لمناقشة القضايا العربية ليس بوصفه مراقباً فحسب ولكن بصفته استشارياً بما يتيح لهذه المنظمات عرض آرائها إزاء القضايا العربية لاسيما حالات النزاع موضوع التقرير، بجانب رصد وتوثيق الشواغل الرئيسية وتقديم المقترحات والتوصيات فيما يخص إصلاح الجامعة^{٦٥}، ويمكن أن يمثل الوضع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة تجربة ثرية يمكن أن يكررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني.

^{٦٤} جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان: تحديات على الطريق، ورشة عمل الإقليمية، ص ١٠، على الرابط التالي:

https://www.fidh.org/IMG/pdf/report_las_ar.pdf

^{٦٥} مصدر سبق ذكره، ص ٢٦، على الرابط التالي: https://www.fidh.org/IMG/pdf/report_las_ar.pdf

الشكل (٣) عدد منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية



• الرسم البياني لا يشمل الدول لا تتوفر بشأنها بيانات موثوقة بخصوص عدد منظمات المجتمع المدني

توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- عقد دورة غير عادية في أقرب وقت ممكن بموجب المادة الخامسة من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية يُعلن فيها عودة سورياً إلى جامعة الدول العربية بما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية؛
- اعتماد الجامعة العربية لمشروعات لمكافحة الفقر، وتنفيذ بعض المشروعات التي لا تتأثر بالظروف السياسية، مثل مشروعات الربط الكهربائي ومشاريع الطاقة وغيرها من المشاريع على نحو يعزز من تنفيذ اجندة التنمية المستدامة ٢٠٢٠؛
- دفع الدول الأعضاء في الجامعة العربية لخصصها في الموازنة العامة لجامعة الدول العربية؛
- تعديل المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية بحيث لا يشترط الإجماع في جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية؛
- النظر في رفع وضع منظمات المجتمع المدني من صفة مراقب إلى صفة استشاري أسوة بالنظام الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بما يشارك هذه المنظمات في مقترحات إصلاح الجامعة؛
- اتباع نهج تشاركي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة وبين منظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء فيما يخص تطوير آليات عمل الجامعة ومقترحات إصلاحها.